



الصالح: «التركيبة السكانية» يلزم الحكومة بوضع سقف أعلى لنسب العمالة الوافدة



خليل الصالح

عقدت لجنة تنمية الموارد البشرية اجتماعاً للاطلاع والوقوف على قرار مجلس الأمة بإحالة قانون تنظيم التركيبة السكانية إلى اللجنة التشريعية لدراسة صياغة مواد القانون بعد تحديده.

وقال رئيس اللجنة النائب خليل الصالح، في تصريح صحافي بمجلس الأمة، إن مشروع القانون في شأن التركيبة السكانية يلزم الحكومة بتقديم تقارير سنوية إلى مجلس الأمة ما يجعل هذا الملف تحت الرقابة المستمرة من المجلس.

وأضاف الصالح أن مشروع

اللجنة التشريعية من أجل التدقيق على صياغة القانون. وأكد أن هذا القانون يحد ذاته نوع جديد من التعامل مع الحكومة نظراً لما شهده من إيجابية كبيرة وتعاون بين الحكومة والمجلس من أجل إنجازها وإقراره.

وأضاف أن فكرة القانون هي الزام الحكومة بإصدار لوائح تتضمن الآليات والأحكام لتحديد سقف أعلى لنسب العمالة الوافدة في الكويت، ولفت الصالح إلى أن أزمة كورونا سلطت الضوء أكثر على قضية التركيبة السكانية وضرورة العمل

على تقييم الحالة الموجودة في الكويت حتى لا تتكرر المشاكل في المستقبل. وبين أن القانون يلزم الحكومة بتقديم تقارير سنوية إلى مجلس الأمة ما يجعل هذا الملف تحت الرقابة المستمرة لمجلس الأمة، مؤكداً أن للقانون فوائد عدة منها ضبط العمالة الوافدة والإسهام في جودة الخدمات كما ينعكس على الوضع الاجتماعي في الكويت. وأكد أن القانون من شأنه ضمان كفاءة العمالة الوافدة للكويت من خلال الاشتراطات الأكاديمية وغيرها، ناهيك عن تحسين الوضع الأمني والحد

من المشاكل التي كانت ترتكبا العمالة السائبة، بالإضافة إلى إنهاء بعض المظاهر السلبية وحالات الانتحار والقتل وغيرها. وشدد على ضرورة أن تعجل الحكومة في تفعيل القانون وإصدار الآليات المطلوبة لتنفيذه، متمنياً أن يتم تطبيق القانون بشكل حقيقي وألا يكون مجرد كلام على الورق.

وقال الصالح في ختام تصريحه إن الكويت بدأت تدخل مرحلة جديدة من الرقابة الذاتية من المجتمع ومن البرلمان لوقف مثل هذه المشاكل.

الغانم يعزي فيتنام بضحايا الفيضانات والانزلاقات الأرضية



موزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة موزوق الغانم أمس ببرقية إلى رئيسة المجلس الوطني في جمهورية فيتنام الاشتراكية نجوين ثي كيم نغان، أعرب فيها عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا الفيضانات والانزلاقات الأرضية التي وقعت في عدد من الأقاليم وسط فيتنام، والتي أسفرت عن سقوط المئات من الضحايا والمصابين.

نقل عن وزير الصحة إمكانية ذلك بارداء ملابس معينة الشطي: تمكين أهل المتوفين بـ «كورونا» من الدفن وفقاً للشريعة



خالد الشطي



شاهد الفيديو

من دفن موتاهم نتيجة هذا الفيروس بطريقة سليمة، مشيراً إلى أن هناك غصة في قلوب أهالي المتوفين في الفترة السابقة لعدم تمكنهم من غسل موتاهم قبل الدفن.

وبين النائب خالد الشطي أن جميع المذاهب في الدين الإسلامي تؤكد أهمية غسل الميت، مشيراً إلى أنه سبق وتقديم في شهر يونيو الماضي باقتراح برغبة يقضي بتكليف بلدية الكويت بتدريب العاملين لديها في إدارة شؤون الجنائز وبالتعاون مع وزارة الصحة للتعامل مع الجنائز بما يتناسب مع الاحتياطات الواجبة وبإشراف السلطات الصحية بحيث تضمن حرمة الميت والتوفيق بالقيام بما يلزم من تكفين وتجهيز والصلاة عليه.

طالب النائب خالد الشطي وزير الصحة وشؤون البلدية بسرعة توفير الاشتراطات المطلوبة لإتمام إجراءات غسل المتوفين بـ«كورونا»، وفقاً للشريعة الإسلامية. ونقل الشطي في تصريح صحافي بمجلس الأمة عن وزير الصحة الشيخ د.باسل الحمود تأكيدته بإمكانية أن تقوم إدارة الجنائز بغسل الميت وفقاً لاشتراطات معينة وملابس معينة، مضيفاً أن وزير الدولة لشؤون البلدية وليد الجاسم أفاد بوصول كتاب من وزارة الصحة بذلك، وبناء عليه سيتم تجهيز هذه الاشتراطات وهذه الملابس خلال الفترة المقبلة.

وطالب الشطي بضرورة الإسراع في تجهيز هذه الملابس والاشتراطات في أسرع وقت ممكن حتى يتمكن الأهالي

العدساني يطالب «الدفاع» بمتابعة مصروفاتها



رياض العدساني

طالب النائب رياض العدساني الحكومة ممثلة في وزارة الدفاع بمتابعة ملف مصروفات التسليح، واتخاذ إجراءات في هذا الشأن، لافتاً إلى أن هذا الملف تم تحويله من قبل إلى النيابة العامة.

وقال العدساني في بيان مكتوب «سبق أن اتخذت إجراءات بحق مصروفات التسليح وخاصة ما يتعلق بالملاحظات في التقرير الذي قدمه ومن الملفات التي تابعها «يوروفايتر» والاعتمادات المالية لتسليح المقررة في ميزانية وزارة الدفاع الممولة عبر الميزانية العامة للدولة».

وأكد أنه سبق التوضيح أن عقد شراء الطائرات الحربية من طراز Eurofighter Typhoon

وأضاف أن هناك العديد من الملاحظات بشأن هذه الصفقة، وأول تلك الملاحظات هو إعاقة وزارة الدفاع لديوان المحاسبة في فحص أعمال هذا العقد، والتأخر في الرد على مكاتباته وطلباته دون مبرر.

وأشار إلى أن لجنة الميزانيات والحساب الختامي عندما وافقت على فتح اعتماد إضافي بمبلغ 150 مليون دينار لسداد الدفعة المقدمة من هذا العقد، أوصت في تقريرها بإخضاع الاتفاقيات والعقود المبرمة بشأن التسليح والمعدات العسكرية لرقابة الأجهزة الرقابية بالدولة.

وبين العدساني أن الملاحظة الثانية تتمثل في إبرام وزارة الدفاع مذكرة تفاهم تزيد من

تكلفة المشروع خلافاً للقيمة الواردة في الميزانية المقررة من قبل مجلس الأمة.

ولفت إلى أنه سبق في الحساب الختامي المرسل إلى مجلس الأمة. وأوضح أن اعتمادات مالية أدرجت في ميزانيات وزارة الدفاع لتنفيذ هذا العقد بلغت 1,409,124,208 دينار تمثل 54% من الميزانية العامة، وأكد أنه لا يتسنى معرفة المتصرف منه على وجه الدقة لقصور المذكرة الإيضاحية للحساب الختامي.

وأشار العدساني إلى أن هذا الملف سبق أن تم تحويله إلى النيابة العامة، مطالباً جميع الجهات المعنية الحكومية وخاصة وزارة الدفاع بمتابعة الموضوع.

أشاد بتعيين السلمي نائباً لرئيس مجلس الشورى السعودي العسومي رئيساً للبرلمان العربي



د.مشلعل بن فهد السلمي



عادل العسومي

القاهرة - هناء السيد
صرح السيد البجايلي الأمين العام المساعد للبرلمان العربي، بأن النائب عادل عبدالرحمن العسومي قد تولى رئاسة البرلمان العربي خلفاً للدكتور مشعل بن فهم السلمي بعد صدور الأمر الملكي من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود بتعيين د.مشعل بن فهم السلمي الرئيس السابق للبرلمان العربي نائباً لرئيس مجلس الشورى السعودي، وذلك ابتداءً من الإثنين الموافق 19 أكتوبر الجاري.

وكان مكتب البرلمان العربي قد قرر في اجتماعه الذي عقد في 15 أكتوبر الجاري، أن يتسلم النائب عادل العسومي مهام رئيس البرلمان العربي بعد خلو منصب الرئيس وفقاً للنظام الداخلي للبرلمان العربي. وفي هذا الاطار، أشاد عادل العسومي - رئيس البرلمان العربي بالأمر الملكي الكريم



تول مرة في الكويت

شاهد بتقنية الواقع المعزز

للإتحاد البرلماني العربي، حيث لم يسبقها خليجياً سوى الكويت والبحرين، وعربياً كل من السودان ومصر وفلسطين وسورية والأردن، ولبنان وموريتانيا واليمن، حرصاً من المجلس الوطني الإتحادي منذ نشأته على تعزيز العمل الوحدوي العربي بما يخدم القضايا العربية.

صقر الغباشي رئيساً للاتحاد البرلماني العربي



صقر الغباشي

القاهرة - هناء السيد
تسلم صقر الغباشي رئيس المجلس الوطني الإتحادي رئاسة الاتحاد البرلماني العربي خلفاً لـ نظيره عاطف الطراونة رئيس مجلس النواب بالمملكة الأردنية الهاشمية. ويجمع الاتحاد - الذي تأسس عام 1974 - المجالس البرلمانية ومجالس الشورى من 22 دولة عربية، بهدف تعزيز اللقاعات والحوار بينها في سبيل العمل المشترك وتنسيق الجهود البرلمانية العربية في مختلف المجالات، وتبادل الخبرات التشريعية، وتنسيق جهود المجالس البرلمانية العربية في مختلف المحافل والمجاللات والمنظمات الدولية. وعقب تسلمه

تعزيز أطر الدبلوماسية البرلمانية، وتطوير آليات التنسيق خلال المشاركة في الفعاليات البرلمانية الإقليمية والدولية بما يساهم في تعزيز الأمن والسلام لدى دول وشعوب المنطقة والعالم. وأوضح أن من أهم أهداف الاتحاد البرلماني العربي أيضا إبراز التعاون والتنسيق والاتفاق على القضايا والموضوعات والمشكلات والأخطار التي تهدد العالم العربي في مختلف المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية، ولدى المنظمات الدولية التي يشارك فيها الاتحاد بصحة مراقب ودعم حقوق الشباب والمرأة والطفل العربي من خلال تعزيز الأدوار التشريعية والرقابية للبرلمانات العربية واستثمار ذلك

176 اقتراحاً بقانون قدمها 46 نائباً خلال دور الانعقاد الرابع

شهد دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الخامس عشر لمجلس الأمة تقديم 176 اقتراحاً بقانون من 46 نائباً منها 85 اقتراحاً منفرداً بمعدل 48,30% و 91 اقتراحاً مشتركاً بمعدل 51,70%. وتوزعت الاقتراحات بقانون في الفصل التشريعي الخامس عشر على أدوار الانعقاد، حيث قدم 535 اقتراحاً في الدور الأول بمعدل 48,15% فيما تم تقديم 258 اقتراحاً بقانون في الدور الثاني بمعدل 23,22% أما في دور الانعقاد الثالث فقد قدم 142 اقتراحاً بقانون بمعدل 42,78%. أما في دور الانعقاد الرابع فقد قدم 176 اقتراحاً بقانون بمعدل 45,84% من إجمالي عدد الاقتراحات البالغ 1111 اقتراحاً.

وقدم رئيس مجلس الأمة موزوق الغانم 4 اقتراحات بقوانين جميعها مشاركا بعض النواب بشأن المقربين بصورة غير قانونية وقانون المعاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين (ويشمل ذلك كل من شارك من العسكريين في القتال بتاريخ 8/2/1992 وتراجع بسلاحه مع زملائه العسكريين الكويتيين إلى الأراضي السعودية وصمد وشارك معهم في حرب تحرير الكويت بمن في ذلك من تم أسره تحت راية العلم الكويتي) والتركيبة السكانية وتنظيم استقدام العمالة من الخارج.

وتناول النواب قضايا الرعاية الاجتماعية والاقتصادية والعمالية والرعاية السكنية وملف الإصلاح القضائي والرعاية الصحية والإصلاح الإداري والقضايا التعليمية والبدون والتجنيس والرياضة والفساد، وفيما يلي التفاصيل:

شأن المرأة الكويتية الأرملة ولا يجوز للمؤجر فسخ العقد في حال تعذر المستأجر عن سداد الأجرة في الحالات التي تقرقر فيها السلطة العامة تعطيل أو وقف العمل وإنشاء هيئة تنظيم الأراضي والعقارات.

مكافحة الفساد...10 اقتراحات

10 اقتراحات بقانون قدمها النواب بشأن مكافحة الفساد أبرزها معاقبة من تضخمت حساباته من دون سبب مشروع ومكافحة التستر التجاري وإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والإحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية وحماية الأموال العامة وحظر تعارض المصالح.

القضايا التعليمية...10 اقتراحات

10 اقتراحات بقانون قدمها النواب القضايا التعليمية أبرزها التعليم العالي فسي جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والتعليم في المدارس الخاصة ومكافآت الطلبة بالجامعات والكليات الجامعية ومعاهد التعليم العالي ومنح إجازة للطلاب والطالبات في وزارة التربية وجامعة الكويت والجامعات الخاصة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في العشر الأواخر من رمضان وتنظيم العمل في التعليم المفتوح والتعليم عن بعد وإنشاء الهيئة الوطنية للمكتبات ومراكز المعلومات وتنظيم مزاوله مهنة المكتبات.

قضايا التشريع...7 اقتراحات

7 اقتراحات بقانون قدمها النواب في قضايا التشريع (اللائحة الداخلية

بشأن ملف تنظيم القضاء أبرزها ميعاد الاستئناف أربعون يوماً وقانون تنظيم هيئة الفتوى والتشريع وقضايا الدولة وتعديل بعض أحكام القانون رقم 23 لسنة 1990 في شأن تنظيم القضاء وخاصة القضاة وأعضاء النيابة العامة و(شروط تعيين القضاة - أن يكون كويتياً - أن يكون حاصلًا على شهادة جامعية في الحقوق أو الشريعة من جامعة الكويت أو من الجامعات المعترف بها من قبل التعليم العالي).

القضايا العمالية والتوظيف...12 اقتراحاً

12 اقتراحاً بقانون قدمها النواب بشأن القضايا العمالية والتوظيف أبرزها لا يجوز لجهة العمل نقل الوظيفة من مكان عملها بغير طلبها وتنتهي خدمة موظفي السلكن الديبلوماسي والفنصلي ببلوغ سن السبعين عاماً وعلى صاحب العمل إخطار الهيئة العامة للوقاية العاملة باستقالة العامل ودعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية وكويت وظائف العمالة بالدولة والعمل في القطاع الأهلي وتنظيم علاقة صاحب العمل والعمال في الحالات الاستثنائية.

الإسكان...11 اقتراحاً

11 اقتراحاً بقانون قدمها النواب بشأن الملف الإسكاني أبرزها وضع نظام لإنشاء اتحاد ملاك لكل عقار ينضم إليه بقبو القانون كل الملاك والمخصص لهم وحدات سكنية بالعقار ويقدم بنك الائتمان الكويتي قرضاً بلا فوائد بقيمة سبعين ألف دينار كويتي لكل قرض بغرض توفير السكن اللائق لكل من المرأة الكويتية المطلقة

وطب الأسنان والمهن المعاونة لها وإنشاء منطقة دوامك للصناعات الدوائية والتجهيزات الطبية ومخازنها وإنشاء مستشفى للأطفال والاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية (تشكيل مجلس أعلى للصحة).

التنظيم الإداري...20 اقتراحاً

20 اقتراحاً بقانون قدمها النواب بشأن ملف التنظيم الإداري أبرزها منع التعامل التجاري وقت صلاة الجمعة وزكاة الشركات وجهاز متابعة الأداء الحكومي وإنشاء جهاز إدارة الطوارئ والأزمات والأطر وتنظيم الإعلام الإلكتروني ومكافحة جرائم تقنية المعلومات وتنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم و(ممسود الاعلان أو مأمور التنفيذ).

الملف الاقتصادي...14 اقتراحاً

14 اقتراحاً بقانون قدمها النواب بشأن الملف الاقتصادي أبرزها تأسيس شركة مساهمة تنولي بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت ومشاريع البنية التحتية والشراكة بين القطاعين العام والخاص وتأسيس شركة مساهمة لإنشاء مصنع لتوليد النفايات وإصدار قانون الشركات وإنشاء شركة مساهمة للصناعة العمدة وخطوط الإنتاج للاختراعات الجديدة وتسويقها. وتنظيم برامج وعملات التخصص وإنشاء صندوق التكافل الاقتصادي وتنظيم نشاط الأوراق المالية.

تنظيم القضاء...13 اقتراحاً

13 اقتراحاً بقانون قدمها النواب

بشأن الرعاية الاجتماعية أبرزها تنظيم عمليات تحصيل مديونيات القروض الاستهلاكية والتمويلية والمديونيات بين الأفراد وإسقاط فوائد القروض للمواطنين والقرض الحسن ووقف خصم الجزء المستبدل من المعاش بسداد أصل القيمة الاستبدالية التي صرفت لصالح المعاش ويستحق المكلف برعاية المسنون إذا كان موظفاً عاماً تخفيض ساعات عمله بواقع ساعتين يومياً مدفوعتي الأجر وأصحاب المعاشات والتكافل الاجتماعي ووقف مسداد الأقساط بوقفا صاحب المعاش وإنشاء صندوق لتعويض المواطنين المتضررين من قضايا النصب العقاري.

الملف الصحي...22 اقتراحاً

22 اقتراحاً بقانون قدمها النواب بشأن الملف الصحي أبرزها تنظيم مهنة الصيدلة وتداول الأدوية وإنشاء مستشفى الأمل لعلاج وتأهيل المرضى العقلية والكيميائية والمسرورات الكحولية والخمور وتنظيم مهنة مزاوله الإرشاد النفسي وحقوق المصابين بداء السكري ومزاولة مهنة الطب البشري

بشأن الرعاية الاجتماعية أبرزها تنظيم مهنة الصيدلة وتداول الأدوية وإنشاء مستشفى الأمل لعلاج وتأهيل المرضى العقلية والكيميائية والمسرورات الكحولية والخمور وتنظيم مهنة مزاوله الإرشاد النفسي وحقوق المصابين بداء السكري ومزاولة مهنة الطب البشري

بشأن الرعاية الاجتماعية أبرزها تنظيم مهنة الصيدلة وتداول الأدوية وإنشاء مستشفى الأمل لعلاج وتأهيل المرضى العقلية والكيميائية والمسرورات الكحولية والخمور وتنظيم مهنة مزاوله الإرشاد النفسي وحقوق المصابين بداء السكري ومزاولة مهنة الطب البشري